



Ref :

الرقم:

Date:

التاريخ:

Res:

المرفقات:

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (27) لعام 2012 م في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 شعبان 1433 هـ الموافق 2012/7/2م في الشكوى المقدمة من ميديكا للتجارة العامة ضد هيئة مستشفى الثورة العام بخصوص المناقصة رقم (2011/11) المتعلقة بتوريد خيوط جراحية

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من ميديكا للتجارة العامة ضد هيئة مستشفى الثورة العام بخصوص المناقصة رقم (2011/11) الخاصة بتوريد خيوط جراحية والتي أشار فيها الشاكي بأنه تقدم بتظلم في 2012/1/4م إلى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات ضد هيئة مستشفى الثورة العام وقد أصدرت الهيئة قرارها بقبول الشكوى وإلغاء قرار الإرساء وإعادة الأولويات إلى المستشفى للبت وفقاً لقانون المناقصات وشروط المناقصة المذكورة، وللأسف الشديد قامت لجنة مناقصات هيئة مستشفى الثورة بانتهاك صريح لقانون المناقصات وشروط المناقصة المذكورة ومخالفة قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات الصادر بتاريخ 2012/3/28م الذي قضى بإلغاء قرار الإرساء السابق، وقامت بالإرساء مجدداً على نفس الشركة مكررة بذلك نفس السيناريو السابق والذي "هرمنا" ونحن نشككي منه منذ أواخر العام الماضي 2011م في محاولة من الشاكي لاظهار بعض جوانب الفساد في ممارسات لجان المناقصات في مستشفى الثورة العام، طالباً من الهيئة العليا التوجيه إلى مستشفى الثورة بإيقاف إجراءات البت والعمل بحسب قانون المناقصات وقرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

ووجهت الهيئة العليا الجهة بوقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأولويات المناقصة وذلك بموجب مذكرة رقم (600) وتاريخ 2012/5/23م وتلقت الهيئة العليا مذكرة من الجهة برقم (2315/12/9) وتاريخ 2012/6/12م أشارت فيها بأنه تم الرد على الشكوى ولم ترفق الجهة أي رد بالمذكرة. وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين لها الآتي:





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

1. ووجهت الهيئة العليا الجهة بتاريخ 2012/5/27 م بوقف الإجراءات ولم تنفذ الجهة قرار الهيئة بل قامت بتوقيع العقد بتاريخ 2012/6/2 م بالمخالفة للفقرة (2) من المادة (53) من قانون المناقصات والفقرة (ب) من المادة (44) من لائحته التنفيذية.

2. قامت لجنة المناقصات بإرساء المناقصة على شركة (J&J-ethicon/usa) عبر وكيلها في اليمن الشرق للتجارة والتوكيلات بمبلغ وقدره (799,101,05) دولار مستندة في ذلك إلى تقرير فني من قبل الجراحين بالرغم من إشارة ذلك التقرير إلى مخالفة المعايير الواردة في وثيقة المناقصة وتحملهم مسؤولية مخالفة القانون وكان الأولى باللجنة اتخاذ القرار المناسب وفقاً للقانون لاسيما وان لجنة التحليل أوصت بتجزئة الإرساء وفقاً للمعايير الواردة في الوثيقة بحسب رأي لجنة التحليل.

3. قامت لجنة التحليل بتأهيل عطاءات غير مستجيبة في مرحلة الفحص الأولى وهي مؤسسة ديدة والتي لم تقدم "التفويض + تسجيل الهيئة" وشركة ناتكو والتي لم تقدم "تسجيل الهيئة + GMP" وذلك بحسب جدول التحليل المقدم من لجنة التحليل وتم استبعاد العرضين فنياً لعدم تحديد فترة صلاحية المواد.

4. لم تقم لجنة التحليل بمقارنة العروض المئوية بالتكلفة التقديرية وتحديد نسبة الانحراف لكل عرض عن التكلفة التقديرية على مستوى البند .

5. قامت لجنة المناقصات بالإرساء على شركة الشرق للتجارة بمبلغ وقدره (799,101,05) دولار وفقاً لرأي الأخصائيين الذين لم يستندوا إلى معايير واضحة في الوثيقة واستبعدوا عروضاً مقيمة فنياً ومالياً واطل سعراً من





Ref :

الرقم:

Date:

التاريخ:

Res.:

المرفقات:

العرض الذي تم الإرساء عليه بحسب رأي لجنة التحليل بالمخالفة لنص المادة (190) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.

وبناء على ما سلف بيانه قررت الهيئة العليا: قبول الشكوى واتخذت الإجراءات التصحيحية الآتية :

1. إلغاء قرار الإرساء.

2. على الجهة إعادة طرح المناقصة بعد تحسين وثيقة المناقصة بأن تكون واضحة ومفصلة وشاملة لكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المتنافسون لتقديم عطاءاتهم وفقاً لقانون المناقصات ولائحته التنفيذية وبما يتناسب مع عملية الشراء.

3. إحالة لجنة المناقصات في الجهة للتحقيق لدى وزارة الصحة.

صدر بتاريخ 12 شعبان 1433 هـ الموافق 2012/7/2م

القاضي ابوبكر السقاف

م. عبد الحميد احمد المتوكل

م. محمد احمد علي ثابت

عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك أحمد العرشى

رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

